Doi: 10.34120/0080-048-004-005

The Impact of the Fourth and Fifth Generation Wars in Perpetuating the Conflict in the Arab Countries (Syria and Libya as a Model)

Amal Zerniz

Abstract:

Objective: This study seeks to analyze the effect of the fourth and fifth generation of wars and explain the purpose of targeting a number of Arab countries after the wave of protest movement in the context of what is now known as internal wars, by studying the cases of Syria and Libya. **Methods:** Two scientific methods were employed: The descriptive method and the case study method to describing the tools and areas of conflict in these wars, and analyz their impact on both Libya and Syria. **Results:** This type of wars seeks to exploit the contradictions within the state in a way that produces a permanent cycle of violence. Due to the incapacity of controlling the ongoing conflict in Libya and Syria, gray areas evolved and spread as a result of the conflict interactions between and within the state and non-state actors that mostly seek to obstruct any possibility of settlement in order to maintain a geostrategic situation that serves their interests. **Conclusion:** Since 2011, most of the Arab countries have become an arena for practicing the strategies of this type of wars in order to create a new status quo in which they become failing countries that can be easily controlled. Syria and Libya are thereby important entrances to change the geostrategic situation in the Arab region through the optimal investment of the internal conflict in them.

Keywords: Wars, Fourth generation, Fifth generation, Syria, Libya.

أثر حروب الجيلين الرابع والخامس في إدامة الصراع بدول المنطقة العربية: (سوريا وليبيا أنموذجاً)

آمال زرنيز*

ملخص:

هدف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الجيلين الرابع والخامس من الحروب وتفسير الغاية من استهدافها عدداً من الدول العربية إثر موجة الحراك الاحتجاجي من خلال دراسة حالتي سوريا وليبيا؛ بهدف تفسيرهذا النوع من الصراع الذي يتجه نحو إدامة الوضع القائم وتأجيل الحسم لفترات لاحقة في إطار ما بات يعرف بحروب الداخل. **المنهجية:** تم توظيف منهجين علميين اثنين في هذه الدراسة: المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة؛ بغرض وصف وتحليل أدوات الصراع ومجالاته في حروب الجيلين الرابع والخامس، وتحليل أثرها في إدامة الصراع الدائر في ليبيا وسوريا. **النتائج:** تسعى حروب الجيلين الرابع والخامس إلى استغلال التناقضات الموجودة داخل الدولة بالشكل الذي يفرز دوامة عنف مستديمة. وكنتيجة للقصور الذاتي في السيطرة على الصراع في ليبيا وسوريا، انتشرت المناطق الرمادية بفعل التفاعلات الصراعية بين الفواعل وداخلها من الدول ومن غير الدول، التي تسعى – في معظمها – إلى قطع أي إمكانية للتسوية بحثاً عن وضع جيوإستراتيجي يخدم مصالحها. **الخلاصة:** تحولت أغلب دول المنطقة العربية منذ عام 2011م إلى مسرح لتطبيق إستراتيجيات هذا النمط من الحروب؛ رغبة في خلق واقع جديد يفضي إلى إفشال الدول العربية لإحكام السيطرة عليها. وتشكل سوريا وليبيا بذلك مدخلين مهمين لتغيير الوضع الجيوإستراتيجي بالمنطقة العربية عبر الاستثمار الأمثل للصراع الداخلي الدائر فيهما.

المصطلحات الأساسية: حروب، الجيل الرابع، الجيل الخامس، سوريا، ليبيا.

(*) أستاذ محاضر، علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار – عنابة، الجزائر.
Email: zernizamal@outlook.com

مقدمة:

تمر المنطقة العربية منذ عام 2011م بتحولات عميقة؛ فقد اجتمعت التغيرات البنيوية الطويلة الأمد ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي مع ديناميات تغيير الأنظمة السياسية التي انطلقت إثر حركات الاحتجاج العربي، لتحدثا معاً آثاراً كبيرة على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وإذا اختلفت التسميات حول ما حدث في المنطقة العربية منذ عام 2011م واختلف معها تحديد طبيعة الإستراتيجيات المعتمدة في إحداث التغيير، فإنه شهد مسارات مختلفة أدت في دول منها إلى استمرار ما بات يعرف بحروب الداخل في وصف للديناميات المحلية للصراع الدائر داخل حدود الدولة الواحدة إثر التدخل الأجنبي وتشظي العنف مع فوضى انتشار الميليشيات والسلاح وانهيار الاقتصاد والأمن، لتضاعف هذه الظاهرة من خطر قيام حالة من عدم الاستقرار تؤثر سلبياً على المنطقة وخارجها، في ظل إعادة تشكيل للتركيبة الإقليمية والأوضاع الداخلية في دول المنطقة التي تفاقمت فيها النزاعات إلى صراع مستمر، بعد ظهور خطوط تصدع وتحالفات جديدة في خريطة المنطقة السياسية المتحوّلة.

وعلى هذه الخلفية، تشكل سوريا وليبيا مدخلين مهمين نحو إدامة الوضع القائم، الذي تمتد عواقبه لتشمل المنطقة العربية بشكل عام؛ تحقيقاً لأهداف حروب الجيلين الرابع والخامس بما توظفه من أدوات وما تفتحه من مجالات لإدامة الصراع، ويتفق منظرو الجيلين الرابع والخامس من الحروب مع الطرح الذي يعتقد بتراجع الدولة الوطنية القومية أو يحذر منه؛ الأمر الذي يفرز عدداً من الأنظمة الفاشلة التي لا تستطيع أن تفي بمتطلبات الدولة الحديثة وشروطها، وبخاصة ما يتعلق بشرط المواطنة لصالح تراجع الولاء السياسي إلى الدوائر الأولية (الدين، العرق، العشيرة)، في ظل إمكانية خلق فضاء سيبيرالي مشترك يسمح بتشكل تكوينات غير نظامية (فواعل من غير الدول) تتمتع بمقدرة على شن حروب لا تستهدف من خلالها هزيمة خصومها العسكريين ولكن تحطيم إرادتهم السياسية.

مشكلة الدراسة:

إن المفارقة في الحروب الحديثة أنها أصبحت غاية بحد ذاتها، علاوة على كونها وسيلة؛ فالأنماط الحديثة من الحروب بدأت تستخدم هذه الوسيلة كغاية لخلق صراع لا ينتهي، وغاية من يشعلها هي أن تستمر في عملية استنزاف لا تنتهي، من

خلال استغلال التناقضات الموجودة وإحداث خلل بنيوي في العلاقة بين المجتمع والدولة بالشكل الذي يفرز دوامة عنف تدفع باتجاه إدامة الوضع القائم لأطول فترة ممكنة؛ بهدف خلق وضع جيوإستراتيجي جديد يحقق مصالح من يشعلها، وتشكل سوريا وليبيا بذلك مدخلين مهمين لتغيير الوضع الجيوإستراتيجي بالمنطقة العربية عبر الاستثمار الأمثل للصراع الداخلي الدائر فيهما؛ حيث تبدو آثار هذا النمط من الحروب واضحة بشكل جلي في هاتين الدولتين اللتين تشهدان حالة تحول من حالة الدولة الثابتة إلى الدولة الهشة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الجيلين الرابع والخامس من الحروب وتفسير الغاية من استهدافها عدداً من الدول العربية وفق إستراتيجية المتاهة التي تعمل على تحويل الدول المستهدفة من حالة الدولة الثابتة إلى الدولة الهشة، من خلال دراسة حالتي سوريا وليبيا، بهدف تفسير الضبابية الشديدة وعلامات الاستفهام المحيرة لهذا النوع من الصراع الذي يتجه نحو إدامة الوضع القائم وتأجيل الحسم لفترات لاحقة؛ بحيث يكون لك مقدمة ونتيجة يصعب عليك حلها (شعيب، 2018: 195)؛ إذ إن هذا النمط من الحروب لا يعمل على إسقاط الدول واختفائها، بل تظل موجودة ولكن مع التحكم الكامل في مواردها وقدراتها في إطار ما بات يعرف بحروب الداخل.

المناهج المستخدمة:

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند معالجة أي إشكالية تحديد المنهج العلمي المتبع في التحليل، ولما كانت العلوم الإنسانية، ومنها العلوم السياسية، تستند إلى مناهج متعددة في البحث العلمي، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين اثنين، هما:

– **المنهج الوصفي**: باعتباره الطريق أو مجموعة الطرق التي يتمكن من خلالها الباحثون من وصف الظواهر العلمية والظروف المحيطة بها في بيئتها، وتصور العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى المؤثرة فيها والمتأثرة بها، كما يصور هذا المنهج شكل العلاقة بين متغيراتها. فقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة لوصف أدوات الصراع ومجالاته وتحليلها في حروب الجيلين الرابع والخامس، ودراسة وتحليل أثر هذه الأخيرة في إدامة الصراع الدائر في كل من سوريا وليبيا.

– **منهج دراسة الحالة:** يرتكز هذا المنهج على تحديد حالة محددة بعينها كخطوة أولى؛ ومن ثم جمع معلومات مفصلة ودقيقة عنها كخطوة ثانية، وتحليلها للوصول إلى نتائج، ومن هذا المنطلق اعتمد منهج دراسة الحالة في دراسة حالة الصراع الدائر في كل من ليبيا وسوريا، وذلك من خلال تحليل مجالات ومحددات إدامة حالة الصراع الدائر في كل منهما.

المحور الأول – من الجيل الرابع إلى الجيل الخامس من الحروب: دراسة في الأطر النظرية والواقعية:

تعتبر الحرب – بوصف كارل كلاوزفيتز (Carl Von Clausewitz) – "أداة للنشاط السياسي ولا تنفصل عنه بأي شكل من الأشكال، وأنها ليست سوى استمرار للسياسة بوسائل أخرى" (كلاوزفيتز، 1997: 73)؛ وهو ما يفسر تغير أدواتها وأهدافها من مرحلة إلى أخرى؛ إذ بدأت أجيال الحروب الحديثة في التشكل بعد صلح ويستفليا (1648م)، وشهدت طرق شن الحروب تغيراً جذرياً عما كانت عليه في الأزمنة القديمة، وشمل التغير المشاركين في الحروب والعتاد والتكتيكات المتبعة تبعاً لمتغيرات وعوامل عدة، أسهمت في تبلور الجيلين الرابع والخامس من الحروب، إلا أن طبيعة الحرب لم تتغير.

1 – من الجيل الرابع إلى الجيل الخامس من الحروب.. دوافع الانتقال ومبرراته:

خلال ثمانينيات القرن العشرين، اهتمت العديد من الدراسات بتقديم رؤية عن تغير شكل الحروب وعن مستقبلها، وبرز اسم جون بويد John Boyd بوصفه أول من يحدد تلك التغيرات وكيفية تطور الحروب، ومثلت أفكاره الخلاقة أساس الكثير من النقاشات الحالية التي تركز على مستقبل الحروب في الدوائر الأكاديمية والعسكرية، ويختلف المحللون الإستراتيجيون والعسكريون في تعريف أجيال الحروب وتوصيفها، لكن أبرز التصنيفات التي تشكل مدخلاً أكثر ملاءمة لدراسة حروب الجيلين الرابع والخامس تتمثل في الآتي:

– **الجيل الأول:** يطلق على صراعات الفترة الممتدة ما بين (1648- 1860م)، واتُّبع فيه تكتيكات الصف والعمود "line and columns tactics"، وقد أسست حروب هذا الجيل للثقافة النظامية للمؤسسات العسكرية الميري؛ نتيجة للفكر التنظيمي داخل المعركة، الذي تبعه ترسيخ مجموعة من التقاليد العسكرية كالأزياء الموحدة والتحية والهيراركية.

– **الجيل الثاني:** ظهر على يد الجيش الفرنسي في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، وشهدت تلك الفترة استخدام القوة النارية الشاملة بهدف استنزاف العدو، ولخصت العقيدة القتالية الجديدة في أن "المدفعية تقهر والمشاة تحتل"، في إطار الحفاظ على ثقافة النظام العسكري والتراتبية التي يفرضه (Piscitelli, 2016).

– **الجيل الثالث:** نشأ نتيجة مباشرة للحرب العالمية الأولى؛ إذ قام الجيش الألماني بتكوين ما يعرف بحرب البرق أو حرب المناورات، وبنيت العقيدة القتالية على أساس السرعة وعنصر المفاجأة والتشويش الذهني والمادي للعدو، وتحول الهدف في أثناء المعركة إلى اختراق خطوط العدو والوصول لمؤخرته وإحاطته؛ بهدف التقدم من الخلف إلى الأمام؛ ومن ثم انتهت فكرة الحرب كسباق دفع بين طرفين (William, 2004).

في حين تبلور مفهوما "الجيل الرابع والجيل الخامس" للحروب في ظل عدم التكافؤ المتصاعد، الخاضع لتأثير التقنيات الأساسية الجديدة على الحروب غير المتكافئة من حيث تطورها وإستراتيجيات الصد والردع، والبحث والتطوير ومجريات الحرب ذاتها ومسلكها. وينشأ عدم التكافؤ في "التركيب الطبولوجي" عند استخدام التقنيات الأساسية الجديدة لصنع الأسلحة، ولا ينحصر هذا النوع من الحروب ذات التركيب الطوبولوجي في الجيل الرابع من الحروب فقط، بل إنه يمتد مع التقدم التكنولوجي والمعلوماتي الهائل، ليشمل الجيل الخامس أيضاً (زاهر، 2014).

وبينما كان الصراع في الجيلين الأول والثاني يتم خوضه في البر أو البحر، وفيما اعتمدت حروب الجيل الثالث على التطور الاقتصادي والتكنولوجي في العصر الصناعي، الذي ضم المجال الجوي إلى نطاق الحرب، بل ما تحت سطح المياه، علاوة على الفضاء الإلكتروني (Cyber Domains)، أفسحت حروب الجيل الرابع نطاقات الحرب إلى مدى أبعد من المعارك المادية الثلاث السابقة (البر والبحر والجو)؛ لتضم إليها المجال السياسي؛ بحيث أضحت الحرب ذاتها صراع إرادة سياسية لا مجرد صراع بالقوة المسلحة أو قوة السلاح؛ ومن ثم أصبح باستطاعة طرف ضعيف عسكرياً الانتصار على خصمه الذي يتفوق عليه عسكرياً، خاصة بعد أن تجاوزت حروب الجيل الخامس مجالات الصراع التقليدية السابقة، لتكون بمنزلة نوع من الحروب غير المقيدة (warfare Unrestricted) (شادي، 2014)؛ وذلك بفعل عوامل عدة:

أ – **العوامل السياسية:** حدث تغير كبير في طبيعة الأطراف المتحاربة؛ إذ أضحت جماعات صغيرة من الأفراد المتشابهين فكرياً، الذين قد لا يجمعهم تنظيم واضح، قادرة على اتخاذ قرار خوض الحرب.

ب – **العوامل الاقتصادية:** حدث ترابط بين المشكلات الاقتصادية والعسكرية؛ لأن زيادة الاعتماد العالمي المتبادل اقتصادياً جعل من بعض القضايا الاقتصادية، مثل انقطاع أو وقف إنتاج السلع الأساسية، مصدر تهديد للأمن الوطني والدولي.

ج – **العوامل الاجتماعية:** طرأ تغير كبير على المجتمعات ذاتها؛ فربما أدت العولمة وتكنولوجيا الاتصالات إلى نزوع الأفراد لنقل ولائهم من الدولة إلى الولاء لقضايا معينة، وصار العديد منهم أكثر ارتباطاً بما تتم إثارته على شبكة الإنترنت، على حساب الاهتمام بالمشكلات الحقيقية لمجتمعاتهم، واستطاعت الجماعات الإرهابية الاستفادة من وسائل الاتصال الاجتماعي والهواتف النقالة والإنترنت؛ إذ حدث تغير في نمط التجنيد من التعبئة الجماهيرية إلى تعبئة أفراد مستهدفين (شادي، 2014).

لقد ظهرت الحاجة الماسة إلى هذا النمط من الحروب بعد الكلفة القاسية التي دفعتها الولايات المتحدة في حربها على العراق وأفغانستان؛ ففي ظل الصعود القوي لدول كالصين وروسيا والهند وغيرها، وتراجع القوة الأمريكية قياساً على صعود الآخرين – علماً أنها لا تزال القوة الأكبر عالمياً – بدت علامات الوهن واضحة عبر لملمة إدارة أوباما لما خلفته إدارة بوش الابن؛ فمواجهة العالم المعاصر لم تعد مجدية بالحرب القاسية؛ ومن ثم لا بد من الحرب البديلة التي لا تطيح بالإمبراطورية الأمريكية عبر حروب جديدة.

2 – من الجيل الرابع إلى الجيل الخامس من الحروب.. التحول في مجالات الصراع وأدواته:

على الرغم من أن مصطلحي حروب الجيل الرابع وحروب الجيل الخامس، هما في الأساس مصطلحان عسكريان، فإنه بدأ تداولهما خلال الأعوام الأخيرة، للدلالة على وجود مؤامرة من نوع ما لإفشال دولة ما رغبة في إحكام السيطرة عليها، وذلك من خلال إيجاد حالة من الصراع الداخلي عملاً بمقولة نابليون بونابرت – بحسب ما ذكره شعيب (2018) –: "إذا رأيت عدوك يحارب نفسه فدعه ينتحر" (ص194)، وهو ما يعد بمثابة التدشين الفعلي لإستراتيجيات وتكتيكات جديدة تتعلق بشن

الحروب بين الدول بأساليب جديدة تواكب التطور التكنولوجي والمعلوماتي والاتصالي والاجتماعي والاقتصادي الذي يشهده العالم.

– **حروب الجيل الرابع** (Fourth-Generation Warfare): على الرغم من أن مفهوم "حروب الجيل الرابع" ظهر أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، فإنه أصبح واضحاً بعد الحرب الأمريكية على العراق (2003م)؛ وذلك لأن الولايات المتحدة بعدما تكبدت خسائر فادحة مادياً وبشرياً نتيجة إطالة هذه الحرب، تعلمت أنه من الضروري عدم التدخل في مواجهات مباشرة مع أعدائها بل تكون المواجهات بشكل غير مباشر (Antulio, 2005).

المرة الأولى التي ظهر فيها تعبير "حروب الجيل الرابع" إلى حيز الوجود كانت في عام 1989 م على يد وليم. س. لينـد (William.S. Lind, 2004) وعدد من المفكرين الإستراتيجيين الأمريكيين، وقد نشرت دراسة صغيرة في مجلة قوات المارينز Marine Corps Gazette في عدد شهر تشرين الأول 1989 باسم وليم لينـد أولاً؛ ومن ثم أسماء أربعة ضباط أمريكيين تحمل عنوان "الوجه المتغير للحرب: نحو الجيل الرابع"، تحمل فكرة بسيطة تدور حول "كسر احتكار الدولة للحق في ممارسة العنف وامتلاك القوات المسلحة من خلال لاعبين غير رسميين".

وعندما استقر المفكرون السياسيون والعسكريون الأمريكيون في عام (1989م) من خلال ورش عمل مختصة بمستقبل الحروب، على مفهوم حروب الجيل الرابع، كان تصورهم أن الحرب تدخل بالفعل حقبة جديدة، تنتقل بها من المراحل التقليدية للحروب السابقة التي تعتمد على مواجهات مسلحة من جيوش دول متحاربة، إلى النفاذ إلى داخل مجتمع الدولة المستهدفة، لإدارة المعارك في داخلها، وهي معارك تستخدم ما يمكن وصفه بالقوة الناعمة، التي تركز على تدمير الإرادة السياسية للعدو، والتأثير التدميري على عقول صناع القرار السياسي.

يطلق على حروب الجيل الرابع "الحروب اللامتماثلة" أو "الحروب غير المتكافئة"، التي تعني – وفقاً لأنطونيو إتسيفاريا، الأكاديمي العسكري الأمريكي – أنها: "تلك الحروب التي تعتمد على نوع من التمرد الذي تستخدم فيه القوات غير النظامية كل الوسائل التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف إجبار العدو – الذي يمثل قوة نظامية – على التخلي عن سياسته وأهدافه الإستراتيجية" (Antulio, 2005).

أما ماكس ج. مايورانيج (Manwaring. G Max) – المحاضر في معهد الدراسات الإستراتيجية بكلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي –؛ فيعرف تلك الحروب بأنها الحرب التي تكون بالإكراه وتعمل على إفشال الدولة ثم فرض واقع جديد يراعي المصالح الأمريكية ويتم زعزعة الاستقرار فيها (حسني عز الدين، 2017).

يتمحور جوهر هذا النمط الجديد من الحروب حول التشديد على فكرة الغموض أو اللايقين، وتتلخص أهمية هذه الفكرة في عدم إمكانية تحديد ماهية العدو بجلاء وأين هو ميدان المعركة. إن الحرب غير المتكافئة إنما تدور في بيئة غامضة، إنها حرب بين طرفين غير متكافئين تماماً، وتمثل التفافاً واضحاً على قوة الخصم وقدراته يتم تجنبها وتحويلها إلى نقاط ضعف؛ فبينما تستطيع الآن مجموعات صغيرة ومتنافرة أن تربط نفسها وأنشطتها شبكياً وتنسيق أعمالها عبر الإنترنت، لا يزال الطرف الثاني – الدول – يعتمد على بنيات هرمية سلمية لا تتناسب بشكل جيد للتعامل مع هذه الشبكات ذات الطرد المركزي (كوبلاند، 2003: 90-92).

إن الجيل الرابع من الحروب يعني كيفية تجنب دولة ما لأكبر قدر ممكن من الخسائر مع إيقاع الدول المعادية بأكبر الخسائر الممكنة؛ حيث يتم استغلال نقاط الضعف وضرب الركائز الأساسية في الدول المعادية وإلحاق الخسائر بها من دون المواجهة المباشرة، بما يحقق مجموعة واسعة من الأهداف التي لها أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية؛ حيث يتم استهداف نقاط الضعف للخصم المستهدف(السلطة الحاكمة والسكان معاً، وذلك على عكس الحروب التقليدية التي يكون المستهدف الجيش والسلطة الحاكمة)؛ مما يؤدي إلى:

– تدهور فكرة الدولة في مقابل بروز حالة من الولاء لثقافات أو طوائف أو أعراق بعينها، وغالباً ما يرافق ذلك إضعاف التجانس المجتمعي.

– إنهاء احتكار الدولة للحرب، واستغلال المسؤولية السياسية للدول تجاه مواطنيها لإجبارها على انتهاج سلوك سياسي بعينه، كما اتضح الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الحملات الدعائية والضغط النفسي في التأثير على التوجهات العامة لصانعي القرار وبإمكانه التأثير عليهم.

– انتشار القوات المتحاربة بمعزل عن الحدود السياسية والجغرافية للدول المجاورة، والهدف الرئيس من العمل العسكري هو القضاء على إرادة الشعب

وإحكام السيطرة على نظامه السياسي، إضافة إلى إنهاك العدو عسكرياً ونفسياً وليس القضاء عليه، ويعد الإرهاب هو الوسيلة الأكثر شيوعاً في تحقيق ذلك الهدف (Singh, 2005: 22- 23).

إنه باختصار، إيجاد دولة فاشلة، وأول ملامحها هو إيجاد أماكن داخل حدود العدو ليس له سيادة عليها، عن طريق دعم مجموعات محاربة وعنيفة للسيطرة على هذه الأماكن؛ لتصنع ما يطلق عليه "إقليماً غير محكوم"، أو بعبارة أخرى هو "إقليم محكوم" من قبل جهات خارجية، وينتهي الأمر إلى دولة فاشلة يستطيع أعداؤها التدخل والتحكم فيها؛ تأكيداً لمقولة مانوارينج الشهيرة: "إذا فعلت هذا بطريقة جيدة ولمدة كافية وببطء مدروس، فسيستيقظ عدوك ميتاً". فالجيل الرابع من الحروب بهذا يتماهى مع نظرية الفوضى الخلاقة إن لم يتكامل معها، فهو يعتمد أسلوب الحرب غير النمطية A symmetrical Warfare، وغالباً ما تستغل هذه الحروب الثغرات ونقاط الضعف لدولة ما لإخضاعها عبر مجموعة من الأدوات الناعمة، هي:

– **أجهزة الاستخبارات:** تطورت الإستراتيجية الاستخباراتية لتوائم الدور الجديد الذي تؤديه في تحقيق أفضل النتائج في الجيل الجديد من الحروب، فأصبح الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى الأفراد في جمع المعلومات داخل المجتمعات المستهدفة أكثر منه على الأقمار الصناعية العسكرية.

– **وسائل الاتصال المختلفة:** تعمل الدول على تجنيد أكبر عدد ممكن من إعلاميي الدولة المستهدَفة، وممن يمتلكون القدرة على التأثير في الجمهور وصناع القرار، ويستغل الإعلام في التأثير على مواطني الدولة المستهدَفة وكسب تعاطفهم في مقابل التنفير من الحرب والنظام الحاكم؛ الأمر الذي من شأنه زعزعة أركان الدولة.

– **المنظمات الدولية غير الحكومية:** تستغل هذه الحروب عدداً من المنظمات التي تقدم الدعم والتدريب للنشطاء السياسيين ومنظمات المجتمع المدني حول العالم لتأمين مصالحها وتأكيد نفوذها في الوقت المناسب الذي يوافق مصالحها، وتأتي في مقدمتها المنظمات الأمريكية؛ مثل: مؤسسة "فريدوم هاوس"، منظمة العون الأمريكي، المعهد الديمقراطي الوطني، منظمة "أتوبور"، الصندوق الوطني للديمقراطية...إلخ.

– **النظام الحاكم نفسه:** قد يكون هذا إحدى أدوات الجيل الرابع بإرادته، وهو إن وجد يعد الأخطر على الإطلاق؛ فهذه الحرب تهدف إلى إيجاد دول فاشلة وأن تصل إلى درجة من الانحلال يكون فيها آخر طرف باق هو الحاكم ولا يكاد يستطيع الوقوف، وغالباً ما تنطبق تلك المخططات على التنظيمات التي تصل إلى السلطة وتعاني من فراغ فكري وإمكانات شبه معدومة، فتعمل على القضاء على المسارات السياسية الصحية لتجنب نهايتها المحتمة خارج إطار السلطة ودوائر النفوذ (توفيق إبراهيم، 2015).

– **أسلحة اللاعنف:** تعتبر من أهم أدوات حروب الجيل الرابع في تفكيك الديكتاتوريات؛ بهدف إحلال الديمقراطية، ولا يتم ذلك إلا باستهداف قوة الديكتاتور ومهاجمة نقاط ضعفه وصولاً إلى تفكيك نظامه وفق خطط إستراتيجية محكمة، ويستعرض جين شارب في كتابه من الديكتاتورية إلى الديموقراطية إطاراً تصورياً للتحرر قائمة من (198) طريقة لتقويض سلطة النظام السياسي سلمياً، تصنف ضمن ثلاث فئات: الاحتجاج والإقناع، اللاتعاون، التدخل. (شارب، 2009: 48-107). وسعياً لتحقيق ذلك أسس هذا الأخير معهد ألبرت أينشتاين، كما أسس في السياق نفسه أكاديمية التغيير عام (2006) في لندن برعاية أمريكية، ومن أهم إصداراتها التي تلقنها للمتدربين: "زلزلة العقول، نزهة في شوارع العقل، حرب اللاعنف، حركات العصيان المدني، الدروع الواقية من الخوف، خريطة العمليات والتكتيكات" (عمرو، 2013: 115).

فمن خصوصيات حروب الجيل الرابع ما يأتي:

– لا تقتصر الحرب على طرفين أو أطراف مباشرة فقط؛ فقد تقدم دولة ما أو مجموعات معينة الدعم لمقاتلي دولة أو جماعة تخوض الحرب بهدف تحقيق أغراض سياسية، تتمثل في إطالة أمد الحرب أو استنزاف الخصم.

– رفض المعركة التي يحاول غريمها أن يستدرجها إليها، ولا تواجه غريمها ميدانياً إلا عندما تتأكد من تحكمها في شروط نجاحها.

– إن عمليات صراعات الجيل الرابع من الحروب عابرة لحدود الدول؛ كونها تصنف كعمليات إرهابية؛ مما يتيح استمراريتها تحت ذريعة "مكافحة الإرهاب" (خوري، 2016: 48–52).

وعلى الرغم مما يتصف به الجيل الرابع من خصوصيات فإن مجالات

صراعاته يمكن أن تنتهي بدخول لاعبين جدد، يختلفون عن أسلافهم بتفوقهم الفكري السياسي الإستراتيجي، ناقلين معهم كل هذه الحروب إلى جيل جديد من الصراعات، هو الجيل الخامس الذي تبدو حروبه مختلفة كثيراً عن سائر الأجيال الأربعة؛ فمع الإقرار بوجود تداخل بين جميع الأجيال السابقة، وظهور جيل جديد لا يعني نسخ ما سبقه، فإن حروب الجيل الخامس تختلف عما سبقتها، سواء من حيث الأسباب أو مجالات الصراع أو الأدوات التي يستخدمها الخصوم بعضهم ضد بعض.

حروب الجيل الخامس (Fifth-Generation Warfare): يشير توماس هامز – الذي كان من أبرز المساهمين في صك مفهوم "حروب الجيل الرابع" – إلى أن حروب الجيل الخامس أدت إلى بروز أفراد وجماعات صغيرة تزداد فاعليتهم بسبب تطور أدوات الاتصالات، ويربطهم معاً دفاعهم عن قضية معينة بدلاً من الولاء لدولتهم، ومع توظيفهم للتكنولوجيا الحديثة، فإنهم قادرون على توليد قوة مدمرة كانت تحتاج في السابق إلى موارد دولة قومية، ويصف "هامز" حروب الجيل الخامس بأنها حروب الشبكات والطائرات (Nets & Jets)؛ فشبكات المعلومات توفر المعلومات الأساسية عن المعدات والمواد اللازمة للقيام بعمليات إرهابية أو تخريبية، كما أنها تمثل وسيلة مهمة لتجنيد المتطوعين المستقبليين، أما الطائرات فسوف توفر الوسيلة الرخيصة للسفر وتهريب الأسلحة (شادي، 2014).

إن الجيل الخامس من الحروب هو "جيل من الحروب التآمرية يستهدف تشكيل "حكومات ظل" يعهد إليها تولي مسؤولية الكيانات الصغيرة التي تتشكل من الدولة الفاشلة، والتي تستهدف الدولة القوية إيجادها (زاهر، 2014)؛ إذ تعتمد هذه الحروب في الأساس على إيجاد تناقضات واسعة بين المجتمع والدولة واللعب بقوة في المناطق الاجتماعية والاقتصادية الرخوة من أجل خلق هشاشة تقود إلى دولة فاشلة بالمعنيين السياسي – الأمني والاقتصادي؛ ما يجعل البعض يعتقد أن المعركة تدار من الداخل (دوامة عنف)، ويمكن فيها الفصل بين الخارج والداخل.

وبينما اقتصرت حروب الجيل الرابع نسبياً على الدول والجماعات المنظمة أو شبه المنظمة؛ مثل حركات التمرد والتنظيمات الإرهابية، مكنت حروب الجيل الخامس كل كيان يمتلك الوسائل الاقتصادية والتقنية ولديه رغبة في شن حروب، من القدرة على ذلك؛ ففي عصر العولمة والمعلومات، لم تعد الحروب حكراً على الدول والجماعات المنظمة فقط، بل أضحت مجال عمل لكيانات أخرى مثل الشبكات

العابرة للحدود الوطنية، والأفراد ذوي الكفاءات شديدة التميز، والتحالفات التي قد تقوم بينهم بصورة غير مسبوقة (**التشبيك**)، في مجالات عدة تشمل – بحسب كياو ليانج، اللواء في القوات الجوية الصينية، ووانج زينجاسي – العقيد في جيش التحرير الشعبي الصيني – المجالات: **الاقتصادية** (إضعاف قدرة العدو على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات)، **المالية** (استخدام الأدوات المالية وقوى السوق لعزل الخصوم عن النظام المالي والتجاري العالمي، والقضاء على مصادر تمويلهم، وهو ما يحد من قدرتهم على الحركة، سواء أكانوا دولاً أم جماعات)، **المعلوماتية** (يقوم فيها الخصم بالعمل على إعاقة النظم المعلوماتية للخصم الآخر وتعطيلها وتدميرها، مع حماية النظم المعلوماتية الخاصة به، وتعد الحرب الدعائية من أبرز تكتيكات الحرب المعلوماتية)، **المخدرات** (يقصد بها إغراق دولة معينة بالمخدرات والمواد الدوائية المخدرة لتدمير النسيج المجتمعي بها)، **الموارد** (يسعى الخصم هنا إلى السيطرة على الموارد الطبيعية النادرة، والقدرة على التحكم في الوصول إليها، وتحديد قيمتها السوقية)، **البيئة** (يقصد بها إضعاف قدرات دولة مناوئة من خلال تغيير البيئة الطبيعية لها أو تدميرها)، **البيولوجيا** (يقوم فيها الخصم بالاستخدام المتعمد للجراثيم أو الفيروسات أو غيرها من الكائنات الحية لنشر الأوبئة بين البشر والحيوانات والنباتات). (شادي، 2014)

أصبحت حروب الجيلين الرابع والخامس غاية بحدّ ذاتها، علاوة على كونها وسيلة، وهذا بالنظر إلى خصائص هذا النوع من الحروب، التي توصف بالتفكيك الساخن، ذلك أن:

"الأجيال الجديدة من الحروب... هي حروب يتم فيها احتلال عقلك لا احتلال أرضك... وبعد أن يتم احتلالك ستتكفل أنت بالباقي... ستجد نفسك في ميدان معركة لا تعرف فيها خصمك الحقيقي... إنها حرب ستطلق فيها النار في كل اتجاه... لكن يصعب عليك أن تصيب عدوك الحقيقي... إنها حرب تستخدمك أنت في قتل ذاتك وروحك... وفي النهاية ستجد نفسك كنت تحارب بالوكالة لصالح رجل جالس في مكان آخر اختار أن يخرج مشهداً سينمائياً جديداً لفنون الانتحار الجماعي... حرب المنتصر فيها لم يدخلها ولم ينزل الميدان، وذلك بالضبط التوصيف الطبيعي لحالة حاملي السلاح في ميدان الدماء الموجود بطول المنطقة وعرضها" (المهداوي، 2017).

تسعى حروب الجيلين الرابع والخامس إلى تدمير الدول من الداخل بالشكل الذي يفرز دوامة عنف مستديمة، مستندة في ذلك إلى تجويف المحتوى القومي للدولة المستهدفة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً، وبالنظر إلى اعتبارات عدة، فإن هذه الحروب تتميز بتعدد أطرافها، وبأن أطرافاً أساسية فيها ليست حتى من الدول، وبأن أدواتها ليست عسكرية بالأساس؛ إذ يتداخل فيها الحيز المحلي مع الإقليمي والدولي، وليس المهم إحراز النصر على الدولة – العدو التي تتعرض للحرب – بل المهم استمرار استنزافها لدرجة تتحول معها إلى دولة فاشلة، وبذا تتحقق أهداف جيوسياسية تخدم الهدف من خلق تلك الحرب (شخاترة، 2017).

المحور الثاني – أثر حروب الجيلين الرابع والخامس في سوريا وليبيا.. نحو إدامة الصراع:

في ظل الصراعات التي يشهدها عدد من الدول العربية، ظهر مصطلحا حروب الجيل الرابع وحروب الجيل الخامس، للإشارة إلى محاولات الدول الغربية التلاعب بدول المنطقة العربية وتحقيق مخططها في تغيير الوضع الجيوإستراتيجي باستخدام طرق جديدة لا تشمل الاحتلال الفعلي للأراضي والمواجهات المباشرة مع الجيوش النظامية، وإنما تعتمد في الأساس أدوات حديثة لتحقيق أغراضها؛ فقد اقترح عدد من المفكرين الغربيين مخططات ومشاريع تهدف إلى زعزعة الاستقرار وخلق حالة من الفوضى؛ للوصول إلى إعادة رسم الخريطة الجيوإستراتيجية للمنطقة العربية في إطار ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد، الذي يهدف إلى تقسيم العالم العربي والإسلامي إلى كانتونات على أساس عقائدي وإثني، يضمن بقاء مصالح الدول الكبرى والحفاظ على أمن إسرائيل بالدرجة الأولى، وحدد إليوت كوهين Elliot E.Cohen في كتابه "القيادة العليا: الجيش ورجال الدولة والزعامة في زمن الحرب" الدول الشرق أوسطية المستهدف تدميرها، وهي: ليبيا، الجزائر، مصر، السودان، لبنان، سوريا، العراق، إيران (الميناوي، 2012: 43).

وهكذا أضحت حروب الجيلين الرابع والخامس المشروع التنفيذي لهذه الخطط والمشاريع التي تستهدف تقسيم المنطقة العربية وتفتيتها، لتتحول كل من ليبيا وسوريا إلى ساحة لصراع مستمر يستهدف إحداث تغيير في الخريطة الجيوإستراتيجية للمنطقة العربية، من خلال تهيئة المجال لإيجاد صراع دائم عبر الاستثمار في الوضع الذي تكون فيه مجموعات من الأفراد – سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو دينية أو لغوية أو اجتماعية – تتنافس على القوة والموارد والقيم؛

حيث تكون الأهداف متناقضة مستخدمين جميع الوسائل قبل الوصول إلى نقطة الحرب (دورتي، وبالتسغراف، 1996: 140).

وعلى الرغم من الاختلاف في التوقيت والإطار والحدة، فإنّ الصراع السوري والصراع الليبي يشتركان في أنماط ومسارات عامة مشتركة، أفضت في مجملها إلى:

– تآكل أو انهيار السلطة المركزية وبروز أشكال جديدة من الحكم المحلي.

– انقسام الاقتصاديات الوطنية، وتزايد سيطرة القوات العسكرية على التدفق الاقتصادي والمالي، وبروز أو تعزيز مراكز اقتصادية جديدة على حساب التي كانت قبل الحرب.

– تغيير الديناميات المحلية؛ فقد أدى الفاعلون الخارجيون الداعمون للفاعلين المحليين أو للتحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية دوراً رئيساً في تشكيل واقع جديد على الأرض.

وإذا كانت حروب الجيل الرابع تعتمد بالأساس على حروب المعلومات واستخدام الجماعات الإرهابية لتنفيذ عمليات نوعية على الأرض، فقد أدت وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك) والدعاية الإعلامية دوراً بارزاً في توجيه رأي الشعوب العربية نحو الانتفاضة مخلفة فوضى عارمة في الدولتين إثر انتشار فوضى السلاح والتدخل الخارجي، وهكذا فإن الخطوة الأولى لحروب الجيل الرابع قد نجحت من خلال زعزعة الاستقرار لتبدأ الخطوة التالية ألا وهي نشر الفوضى، وصولاً إلى تشكيل "حكومات ظل" يعهد إليها تولي مسؤولية الكيانات الصغيرة التي تتشكل من الدولة الفاشلة، وتستهدف الدولة القوية إيجادها بغية تحقيق أهداف الجيل الخامس من الحروب في ظل حتمية إدامة مدة الصراع في الدول المستهدفة تحقيقاً لأهدافها.

1 – أثر حروب الجيلين الرابع والخامس في سوريا.. محددات إدامة الصراع ومجالاته:

شكلت سوريا مسرحاً لتوظيف أدوات الجيلين الرابع والخامس من الحروب، وأدت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في المشهد السوري على مستويات عدة، أهمها الحشد والمناصرة، والتعبير عن الأفكار ونشرها. ومع رفع الحظر عن مواقع التواصل في سوريا في فيفري 2011، رصدت كلية دبي للإدارة الحكومية عبر تقرير الإعلام الاجتماعي العربي الصادر في أيار 2011، ارتفاعاً وصل حتى (70%)

في معدلات استخدام هذه المواقع خلال أشهر قليلة؛ حيث أنشأ معظم الشباب السوري المنخرط في الحراك حسابات على مختلف مواقع التواصل وعلى رأسها فيسبوك (سالم، 2017)، كما أُنشئت أولى الصفحات التي عملت على حشد السوريين ضد النظام السوري أوائل عام 2011، وأهمها "يوم الغضب" و"الثورة السورية ضد بشار الأسد"، ليشكل ذلك الشرارة الأولى لأحداث الأزمة السورية التي بدأت بشكلٍ فعلي في منتصف شهر مارس عام 2011، وذلك عند خروج مظاهرات محدودة العدد في مناطق سورية عدة، تحت ذريعة الحرية وإخراج المعتقلين السياسيين من السجون ورفع حالة الطوارئ، ليرتفع سقف المطالب تدريجياً ويصل إلى إسقاط النظام السوري.

ولأنه ليس المطلوب في هذا النمط من الحروب إسقاط الدولة – العدو – واختفاءها، بل المطلوب أن تظل موجودة بكامل مواردها وقدراتها وبطريقة يستطيع أعداؤها التدخل والتحكم فيها، بعد إيجاد أماكن داخل حدود الدولة المستهدفة تسيطر عليها مجموعات مسلحة في إطار ما يطلق عليه "إقليماً غير محكوم"، وبالتوازي والتقاطع مع المظاهرات، تم الاعتماد على جماعات مسلحة تعمل تحت رايات مختلفة وعديدة من داخل البلد المستهدف نفسه، ثم توسعت لتعتمد على قاعدة إرهابية متعددة الجنسيات (داعش).

وأسهمت مجموعة من الأدوات تشتغل بالتوازي مع العناصر السابقة في خلق حالة من الصراع الدائم في سوريا، أهمها:

– **توظيف وسائل الحرب الدعائية:** من خلال استخدام وسائل الإعلام الحديثة والتقليدية وتحريك منظمات المجتمع المدني الممولة مسبقاً ضد الدولة المستهدفة، وأدت وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان دوراً أساسياً في الحرب الدعائية في سوريا؛ فقد دفعت مصادر مجهولة مرتبطة بشبكة من الجماعات التي مقرها بشكل رئيس في الولايات المتحدة الأمريكية؛ مثل "بيربوس (Purpose)" و"آفاز (Avaaz)" وهيومن رايتس ووتش، والهيئات التي ابتكروها على الإنترنت، مثل: "الخوذات البيضاء"، باتجاه تأجيج الوضع في سوريا (إندرسون، 2016: 160).

– **استخدام الضغوط السياسية الاقتصادية – الاجتماعية والعسكرية:** في شهر أوت 2011 بدأ التصعيد الدولي غير المسبوق ضد الدولة السورية، وشمل:

– إعلان السعودية والكويت والبحرين سحب سفرائها من سوريا؛ لتبدأ بذلك

إرهاصات التدخل الخارجي في الشأن السوري، التي تمثلت في دعوة الملك السعودي السابق عبد الله بن عبد العزيز الرئيس السوري إلى بدء الإصلاحات فوراً.

– سحب الأمم المتحدة العديد من موظفيها في البلاد وإصدار جامعة الدول العربية بياناً تدعو فيه إلى وقف العنف في سوريا، قبل أن تعلق عضوية سوريا فيها يوم 16 نوفمبر 2011 مطالبة إياها بالتوقيع على بروتوكول إرسال مراقبين عرب إليها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، إلا أنَّ الحكومة السورية أصرّت على عدم التوقيع؛ ما أدى إلى فرض عقوبات اقتصادية عربية لتوافق الحكومة السورية على توقيع المبادرة في 19 ديسمبر2011.

– إعلان الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، ثم الاتحاد الأوربي فكندا فقدان الرئيس السوري شرعيته ومطالبته بالتنحي الفوري، وفي 04 أكتوبر2011 بدأ أكبر تحرك في مجلس الأمن الدولي؛ حيث حاولت بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال طرح مشروع قرار يدين النظام السوري لاستخدامه القوة في التصدي للاحتجاجات "السلمية" ويطالبه بوقف "القمع واحترام حقوق الإنسان وبدء إصلاحات سياسية فورية"، لكن روسيا والصين استخدمتا حق الفيتو في وجه ذلك المشروع، لتتوالى سبحة استخدام كل من روسيا والصين لحق الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع قرار عربي أوربي يدين العنف ويدعم خطة الجامعة العربية لتسوية الأزمة السورية يوم 04 فيفري 2012، ثم ضد مشروع قرار غربي يهدد بفرض عقوبات غير عسكرية على سوريا تحت الفصل السابع يوم 19 جويليه، واستخدامه مرة رابعة ضد قرار يحيل النظام السوري إلى محكمة الجنايات الدولية يوم 22 ماي 2014. (اللبان، وإبراهيم، 2015).

إن حركة الاحتجاج الشعبي التي انطلقت في سوريا باحتجاجات سلمية وبمطالب إصلاحية اقتصادية واجتماعية وسياسية، لم تلبث أن تحولت إلى صراع مسلح بامتدادات إقليمية ودولية، بعد أن طغت الأبعاد الخارجية للصراع على دينامياته الداخلية. فمنذ عام 2012 م أضحت سوريا ساحة لصراع مفتوح على المستويين الإقليمي والدولي، هو في النهاية محصلة لمجموعة من التفاعلات التي بدأت مع الغزو الأمريكي للعراق، الذي غيّر بصفة درامية موازين القوى والتحالفات الإقليمية، فانتهى دور المثلث العربي (سورية، مصر، السعودية)، وصعدت الأدوار الإقليمية لأطراف غير عربية؛ ما وضع سورية بين قطبين إقليميين كبيرين، هما تركيا وإيران التي غدت تشترك أول مرة مع سورية في حدود برية من خلال

سيطرتها على العراق بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011م. وكان النظام السوري قد عزز علاقاته بإيران لتوفير غطاء حماية لنفسه من الضغوط الخارجية وللتعويض عن خسارته العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003م، لكنّه نتيجة سوء إدارة أزمته الداخلية، سقط ضحية لعبة التوازنات التي اصطنعها بنفسه. فما إن اندلعت الثورة السورية وتحولت إلى العمل المسلح لمواجهة العنف المفرط الذي استخدمه النظام، حتى تحول التنافس الإيراني – التركي على سورية إلى صراع دموي عليها، وفي محاولة للحد من الأدوار التركية والإيرانية معاً، اندفع النظام في اتجاه استدعاء مزيد من التدخل الخارجي متمثلاً بروسيا هذه المرة.

وفي الوقت الذي بدت فيه سوريا البلد الأقل احتمالاً للثوران، على الرغم من توافر كل أسباب الثورة فيها – مثلها مثل غيرها من الدول التي شهدت موجة الحراك الاحتجاجي – فإنّ سوريا بدت مختلفة في جانبين مهمين: الأول داخلي مرتبط ببنية النظام الأمنية والعسكرية؛ إذ يدين الجيش بالولاء للنظام لأسباب مرتبطة إمّا بتركيبته، وإمّا بسبب نظام الزبائنية والريع المسيطر عليه، والثاني يتعلق بموقع سوريا الجيوسياسي وعلاقاتها الإقليمية والدولية المعقدة، التي لم تكن في رأي الكثيرين تسمح بحصول ثورة أو تشجع عليها، وإذا حصلت فلن تتوافر لها فرص النجاح (قبلان وآخرون، 2013: 461-500)، غير أن تطور الوضع في سوريا واستمراره بات يهدد بتحويل سوريا إلى دولة فاشلة، بعد أن أصبحت أرضاً مستباحة لمجموعات متطرفة من كل الجنسيات.

قادت طبيعة الصراع ومدته إلى تفكك وحدة الأراضي وإلى تنوع القوى المدنية والعسكريّة، تحديداً في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، ومع تصاعد حدة الصراع وتحوله إلى حرب شاملة، ظهر لاعبون عدة من الفاعلين المحلّيّين والإقليميين والدوليين، نتيجة عاملين اثنين:

– طبيعة الإستراتيجية المتبعة من النظام والمعارضة، فبينما تنتهج المعارضة حرب استنزاف وإجهاد داخلية وخارجية (حرب العصابات، حرب الميديا، التضييق على النظام، تعزيز قدرات الخصوم الداخليين، تفكيك تحالفات النظام داخلياً وخارجياً)، يفتح النظام المجال أمام تدخل عسكري خارجي. (قبلان وآخرون، 2013: 131).

– شكلت الأزمة السورية مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها،

فسرعان ما تحولت إلى صراع إقليمي ودولي تغلب فيه الحسابات الجيوسياسية؛ ما يجعل إمكانية التوصل إلى حل بعيد المنال؛ وهو ما أدى إلى ظهور متغيرات جديدة نتيجة أداء الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين على الصعيدين السياسي والعسكري، وهي متغيرات لطالما أحدثت انتقالاً نوعياً في مستوى الصراع وحدّته من جهة، وتغييراً في اتجاهات الانفراج وسياقاته من جهة أخرى. ولقد أصبح لهذه المتغيرات أثر عابر للجغرافية السورية وممتد ليشمل خريطة الإقليم ويغدو مسبباً أساسياً في تغيير التموضعات والتحالفات الإقليمية، نتيجة:

– اختلال التوازن بين الدعم الفاتر الذي حصلت عليه المعارضة من الدول الراعية الخارجية من جهة (السعودية وقطر المتنافستين)؛ حيث يتعلق الدعم الخارجي لقوى المعارضة السورية بمسألتين رئيستين: الأولى هي الأهداف الأساسية التي تسعى الدول الراعية لتحقيقها (مجابهة تأثير إيران الإقليمي، إضعاف القوميين الأكراد في شمال سوريا)، والثانية هي تفضيل هذه الدول لشركاء دون غيرهم (التعاطف أو العداء نحو الفصائل الإسلامية، والدعم السعودي لبعض المجموعات ضد الفصائل المدعومة من قطر والعكس، الضغط الغربي) (ناربوني وآخرون، 2017: 25)، والتدخل الحاسم إلى حد كبير لإيران وروسيا في دعم نظام بشار الاسد.

– بروز أطراف ثالثة؛ مثل تنظيم الدولة الإسلامية وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، أجبرت المعارضين أن يقاتلوا على جبهاتٍ متعددة، وقامت بتبديل إستراتيجيات رعاتهم الخارجيين لحساب النزاع ضد الأسد (ناربوني وآخرون، 2017: 26)، ناهيك عن دور التحالف الأمريكي ضد "داعش" وقيامه على مدى عام بمئات الطلعات الجوية ضدها، دون أن يؤدي ذلك إلى نتائج ملموسة، ويبدو أن الهدف الأمريكي كان اللعب بالوقت لإطالة أمد المحنة السورية ولمزيد من إنهاك الجيش السوري عبر زيادة الدعم العسكري للقوى المحلية؛ مثل فصائل المعارضة المسلحة التابعة للجيش السوري الحر وقوات سوريا لمواجهة تنظيم داعش ودعم الأكراد منذ 2014م.

ونتيجة للتطورات سابقة الذكر، اعتبر مايكل ويز في مقال كتبه في موقع "دايلي بيست"، أن سوريا قد تواجه سيناريو "البلقنة"؛ حيث تحكم من قبل أمراء حرب وجماعات إرهابية أو طائفية يخوضون حروباً مستمرة نيابة عن وكلاء في الخارج. وتحدثت ورقة نشرتها مؤسسة "راند" في كانون الأول 2015م، وأسهم

فيها فيل غوردون Phil Gordon الذي كان حتى وقت قريب منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الخليج – عن وقف إطلاق النار على مستويات عدة تشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإيران. وبعد ذلك تأتي خطوة لإنشاء "محاور متفق عليها"، وهو تعبير مؤدب لوصف محاور التأثير الاستعماري لإدارة سوريا أو الانتدابات المصغرة عليه، المحور الأول هو محور النظام الذي سيمتد على طول ساحل البحر المتوسط ومن جنوب الحدود التركية ويمر عبر مناطق دمشق وحمص. أما المحور الكردي؛ فسيضم مناطق الأكراد، التي يطلقون عليها "روج آفا"، وأما الثالث؛ فسيتوزع بين منظمات المعارضة السورية التي تضم "جبهة النصرة" و"أحرار الشام" وجماعات سلفية أخرى وستدير مناطق غير متجاورة؛ مثل إدلب وحلب وحماة ودرعا في الجنوب، وهناك محور رابع وهو منطقة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في الرقة ودير الزور وتدمر، وبعد طرده منها ستتم إدارتها من تحالف دولي (كيوان، 2016).

ويبدو أن التأثير المهم والدائم للصراع في سوريا هو تجزئة البلد، على الأقل، إلى أربع مناطق بيّنة:

– **الأولى:** تحت سيطرة النظام، وتتمثل في جانب كبير منها في الجزء الغربي، الأكثر نمواً؛ أي المنطقة الساحلية ومحور دمشق حلب الأساسي، باستثناءِ بعض المناطق الريفيّة والضواحي والمناطق المحيطة بنصف مدينة حلب الواقعة في معظمِها بأيدي المعارضة وإلى حد أقل بأيدي جبهة النصرة (فرع تنظيم القاعدة في سوريا). أما حلب المدينة؛ فهي تحت سيطرة النظام في جانبها الأكبر (الغرب)، وتحت سيطرة المتمردين في جزئها الشرقي.

– **الثانية:** في شرق البلاد، وكان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، على طول نهر الفرات؛ مما يعني إجمالاً مناطق العشائر العربية المرتبطة تاريخياً بالعراق، وحول حقول النفط في دير الزور والرقة، معقل التنظيم في سوريا (سي علام، وأبو القاسم، 2015).

– **الثالثة:** منطقة كردية تمتد من شمال شرق البلاد وفي جيب يقع غرب حلب، وتقع تحت هيمنة حزب الاتحاد الديموقراطي (الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني)؛ حيث يعدّ كرد سوريا غالبية في هذه المناطق أو يشكلون على الأقل أكبر أقلية، لكن تلك المناطق ليست الوحيدة التي يوجد فيها الكرد بكثافة؛ إذ يوجد

مئات الآلاف من هذه الفئة من غير العرب في كل من مدينتي حلب ودمشق (ناربوني وآخرون، 2017: 5-6). وتسمى هذه المنطقة اليوم (روج آفا)؛ إذ أدى انسحاب الجيش السوري من المناطق الكردية منتصف عام 2012 واستيلاء حزب الاتحاد الديمقراطي تدريجياً عليها إلى إنهاء الاحتجاجات ضد النظام السوري، بعد ذلك بدأت حركة المجتمع الديمقراطي الذي هو تحالف لمنظّمات مدنية وأحزاب سياسية يفرض سيطرة كردية على المناطق الكردية. فما إن سيطرت حركة المجتمع الديمقراطي بشكل كامل على الهيئة الكردية العليا بعد انسحاب المجلس الوطني الكردي منها في شهر أغسطس 2013، حتى تخلت عنها لاحقاً وتؤسس الإدارة الذاتية الديمقراطية رسمياً يوم 21 من شهر يناير من العام 2014، مستفيدة من الفراغ الأمني الحاصل في سوريا بعد اندلاع الحرب الأهلية، واستجابة للمطالب الكرديّة بالحكم الذاتي. ولهذه الإدارة مجلسها التّشريعيّ ومجلسها التنفيذيّ ورئاستها وسلطتها القضائيّة (محاك الشّعب.) كذلك بدّلت وحدات حماية الشّعب والأسايش ولاءها من الهيئة الكرديّة العليا إلى الإدارة الذّاتية الديمقراطية، كما تعنى مؤسسة "الكومونة" بتأمين المساعدات الإنسانية للسكان في أحيائهم. وبدأت الإدارة الذّاتية الديمقراطية تستعد لتأسيس نظام فيدرالي يقتصر على المناطق الخاضعة لقوّات سوريا الديمقراطية، مع تجنب إعلان نفسها دولة مستقلة أو دولة فيدرالية (ناربوني وآخرون، 2017: 19).

– **الرابعة:** تسيطر عليها مجموعات مختلفة تشمل الجيش السوري الحر وجبهة النصرة، ومناطق المعارضة هذه مجزأة ولا تملك تواصلاً جغرافياً، على عكس المناطق الثلاث الأخرى (ناربوني وآخرون، 2017: 16). على الرغم من نجاح الائتلاف السوري المعارض الذي ضم عدداً من المجموعات السياسية أو الكتل – مثل مجموعة صباغ السياسية (المدعومة من قطر) والإخوان المسلمين، وكتلة جربا وحلفائه (المدعومة من المملكة العربية السعودية) – في المضي قدماً في دعم المجالس المحلّية، التي تعتمد فعاليتها بشكل كبير على السياق المحلي، بناء على موقعها الجغرافي (تملك المجالس المحلية في محافظتي إدلب وحلب ذواتي المنفذ المباشر على تركيا، فعّاليّة أكثر من الأماكن الأخرى، في حين تبقى تلك الموجودة في الجنوب ضعيفةً بسبب سياسة الأردن المعارضة لتطوير هياكل إدارية محلية قرب حدودها)، كما تعتمد فعاليتها أيضاً على علاقتها بالمجموعات المسلحة والمنظمات المدنية التي تعمل في المنطقة ذاتها.

ومع تأسيس الحكومة السورية المؤقّتة (نوفمبر2013) قامت وزارة الإدارة المحلية والإغاثة واللاجئين بتأسيس الأمانة العامّة للمجالس المحليّة (مارس 2014)، وتم تسييس جميع الوحدات وتوجيهها بحسب المصالح الشخصية والأجندات الحزبية، ودعمت من قبل لاعبين متنافسين (تحديداً المملكة العربيّة السّعوديّة وقطر). ومع ارتفاع المنافسة الإقليمية في عامي 2013 و2014، عملت هذه الهيئات بتنافس في ما بينها؛ لأجل ضمان مكان لها، وفرض تأثيرها على المجالس المحلية داخل سوريا عن طريق الدعم المادي. وفي نهاية عام 2014 استلمت مجموعة متجانسة واحدة إدارة جميع الوحدات (ناربوني وآخرون، 2017: 13-14).

حاول الطرفان (النظام والمعارضة) أقلمة الأزمة وتدويلها؛ النظام لاعتقاده أن هذه هي ساحة لعبه المفضلة؛ حيث توجد معظم نقاط قوته، والمعارضة التي حاولت الشيء نفسه؛ لأنها كانت تدرك أنها أضعف كثيراً من إسقاط النظام من دون معونة خارجية. وبذا التقى الطرفان على تدويل الأزمة؛ فعلى الرغم من أن الانتفاضة السورية لم تكن مرتبطة بسياسة سوريا الخارجية أو مواقفها الإقليمية والدولية، فإنه نتيجة الجهد المشترك للنظام والمعارضة، بدأت الأزمة منذ شهرها الخامس تأخذ طابعاً إقليمياً ودولياً، ظهرت أولاً من خلال حرب وكالة انخرطت فيها كل الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة (تركيا – إيران – السعودية – قطر – روسيا – الولايات المتحدة، وغيرها)، ثمّ تطور الوضع إلى أن وصل إلى مرحلة التدخل العسكري المباشر، عندما قامت واشنطن بتشكيل تحالف دولي لمواجهة تنظيم الدولة في سوريا والعراق في سبتمبر 2014، ثمّ التدخل العسكري الروسي لمصلحة النظام في أيلول/ سبتمبر من العام التالي (قبلان، 2016).

وقد نتج عن هذه التطورات انسداد أفق مسار التسوية السياسية للأزمة السورية نتيجة عجز المكونات السورية (نظاماً ومعارضة) عن حسم الموقف، كما عجزت القوى الإقليمية بدورها عن ذلك. وفي ظل تبعثر الجهود الميدانية وتشتت المواقف الإقليمية وتباين مرجعياتها أصبح الاعتماد على العاملين المحلي والإقليمي وحدهما في حسم الصراع ميدانياً أمراً غير مجد؛ لتتحول المواجهات الراهنة إلى حرب هجينة من عناصر داخلية وخارجية، تسعى في معظمها إلى أن تتمسك بالأزمة وتقطع أي إمكانية للتسوية رغبة في الاستثمار الأمثل للصراع الدائر في ظل السعي للتوصل إلى "توافق موضوعي" بين الفواعل الدولية والإقليمية بشأن المحافظة على النظام بشروط معينة، أو مجرد تخفيف النمط وتأجيل الحسم لفترات

لاحقة، بالنظر إلى عوامل عدة، أهمها تعدد مستويات المشاركة في الصراع بين الجهات المحلية والإقليمية والدولية، وافتقار القوى العالمية لآليات فعالة للتأثير على الأطراف الإقليمية؛ مما يجعل أي اتفاق سياسي بين الولايات المتحدة وروسيا لديه فرص ضئيلة للنجاح؛ حيث إن القوى الإقليمية لا مصلحة لها في تنفيذه، ناهيك عن أن الفصل بين المعارضة السورية والجماعات الإرهابية يحول دون إمكانية التأثير عليهم من قبل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أو تركيا.

ونتيجة لذلك، فإن أي عملية سياسية ظلت مشكوكاً فيها منذ بدء التحركات الدولية بمسار جنيف في عام 2012، الذي انطلقت منه 8 جولات، مروراً بمؤتمر آستانة الذي انطلق مع بداية عام 2017م وشهد عقد 8 جولات، وصولاً إلى مؤتمرات سوتشي بين روسيا وتركيا وإيران بدءاً من 2017م؛ فكل مؤتمر يعقد تطرح فيه أوراق تتناغم مع تطورات الوضع على الأرض السورية والتحالفات الدولية.

2 – أثر حروب الجيلين الرابع والخامس في ليبيا.. محددات إدامة الصراع ومجالاته:

شكلت ليبيا بدورها مسرحاً لتوظيف أدوات الجيلين الرابع والخامس من الحروب، وبدا واضحاً منذ البداية مدى تأثر الناشطين الليبيين بثورتي تونس ومصر؛ حيث أطلق نشطاء ليبيون من معارضة المهجر عبر موقع التواصل الاجتماعي (فايس بوك) صفحة بعنوان "انتفاضة 17 فبراير لنجعله يوم الغضب في ليبيا"، وفي بيان تلخصت مطالبه حول إسقاط النظام، الحرية والكرامة، إنشاء دولة الدستور والقانون، تم تأكيد ضرورة خروج الشعب إلى الشوارع للتعبير عن الفساد والقهر الذي تعيشه ليبيا ومحاسبة المجرمين الذين سفكوا الدماء (عقل، 2011).

وبحسب نظرية الفوضى الخلاقة، فإن التعبئة الإعلامية هي أشد فتكاً بالعدو من القوة العسكرية، وهذا ما تم تطبيقه في ليبيا؛ حيث أدت وسائل الإعلام دوراً محورياً في تدويل القضية الليبية والتدخل الأجنبي بصدور القرار 1973 يوم 17 مارس 2011، الذي سمح للمجتمع الدولي بالتدخل لحماية المدنيين، وعرفت عملية التدخل هذه بفجر الأوديسا وعملية الحامي الموحد، التي تقضي بحظر الطيران على ليبيا وإيقاف الانتهاكات ضد المدنيين وحمايتهم.

وبعد مقتل القذافي والإطاحة بحكومته، اعترفت رئيسة منظمة العفو في فرنسا جنبفياف غروس بأن الادعاءات بأن القذافي كان يستخدم "مرتزقة أفارقة" لذبح الليبيين – كانت مجرد شائعات انتشرت في وسائل الإعلام، وكذا الأمر بالنسبة إلى

مديرة منظمة العفو في الو.م.أ سوزان نوسل (Suzanne Nossel)، التي تم تعيينها مباشرة من منصبها في وزارة الخارجية الأمريكية؛ حيث كانت قد عملت على سياسة الولايات المتحدة ضد روسيا، إيران، ليبيا، وسوريا، كما مولت حكومة الولايات المتحدة، من خلال الصندوق الوطني للديمقراطية، عدة منظمات غير حكومية في ليبيا؛ ما أسهم أيضاً في حملة للتدخل الإنساني (إندرسون، 2016: 247–248).

انتهت عمليات قوات الحلف الأطلسي في 31 اكتوبر 2011، وهذا بعد مقتل الزعيم معمر القذافي في 20 من الشهر نفسه، مخلفة فوضى عارمة في البلاد إثر انتشار فوضى السلاح؛ ما أدى إلى انزلاقات خطيرة في ليبيا، وهكذا فإن الخطوة الأولى لحروب الجيل الرابع قد نجحت من خلال زعزعة استقرار ليبيا لتبدأ الخطوة التالية، ألا وهي نشر الفوضى، والعمل على إدامة الصراع لأطول فترة ممكنة؛ تحقيقاً لأهداف الجيل الخامس من الحروب.

بعد سقوط نظام القذافي عام 2011م انهارت مؤسسات الدولة وانهارت معها المنظومة الأمنية المتمثلة في الكتائب الأمنية، التي فشلت في الحفاظ على نظام القذافي في ظل غياب المؤسسة العسكرية؛ مما أوجد حالة فراغ أسفرت عن ظهور العديد من الميليشيات المسلحة التي بادرت بملء هذا الفراغ، لتؤدي دوراً أساسياً في تقسيم الدولة الليبية إلى أسس عرقية وإثنية بعد أن نجحت في خلق أزمة هوية ليبية، وسمحت بظهور بوادر الدولة الفاشلة؛ نتيجة تأجيج صراعات القبليات بتوزيعها الجغرافي (قبائل الشرق، الوسط، الغرب، الجنوب، المدن) والإثني (قبائل عربية، القبائل الأمازيغية، قبائل التبو، قبائل الطوارق) (بوطالب، 2016)؛ وهو ما أفرز حالة انقسام مجتمعي حاد؛ أدى إلى تقسيم البلاد إلى أقاليم عدة:

– **إقليم طرابلس (الغرب):** حيث تسيطر كتائب مصراتة وكتائب الغرب متحالفة مع قوات فجر ليبيا سابقاً على معظم المدن الساحلية الممتدة من الحدود التونسية غرباً إلى مدينة سرت شرقاً.

– **إقليم برقة (شرق):** حيث يسيطر عليها المشير خليفة حفتر قائد القوات المدعومة من مجلس النواب في طبرق؛ حيث أعلن في مارس 2012، عن قيام كيان برقة، ضمن دعوة لإحياء دستور 1951 م والنظام الفيدرالي.

– **إقليم فزان (الجنوب الغربي):** يخضع هذا الإقليم في معظمه للقوة الثالثة، التابعة لكتائب مصراتة التي تسيطر على عاصمة الإقليم سبها.

وتؤدي الميليشيات المسلحة دوراً محورياً في إطالة مدة الصراع وتعدد جبهاته منذ سقوط النظام؛ حيث إن نشأة هؤلاء الفاعلين ترتبط بمناطق الصراع في ظل هشاشة الدولة وتفكك هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعجزها عن حسم الصراع؛ ما يؤدي في النهاية إلى تشكيل دويلات أو كينونات داخل الدولة ترتبط في الغالب بتحالفات خارجية تعزز من قوتها العسكرية؛ حيث أصبحت ليبيا ملاذاً آمناً لعدد من الميليشيات والتنظيمات المسلحة، أهمها:

– **قوات فجر ليبيا:** من الإخوان المسلمين، ولهم عدة مجالس عسكرية في مدن ليبية عديدة؛ مثل المجلس العسكري بطرابلس، وغرف العمليات والميليشيات والكتائب ومجالس الشورى، المنتشرة بين الغرب والشرق.

– **أنصار الشريعة:** أكبر تنظيم جهادي نشأ في ليبيا بعد الإطاحة بمعمر القذافي عام 2011 م بقيادة محمد الزهاوي، ترسخ وجوده سريعاً في عدة مدن وقرى في جميع أنحاء البلاد. وجدت أكبر فروعها من حيث العضوية في مدينة بنغازي، منذ أوائل عام2012 م؛ حيث انقسمت العناصر المتطرفة في الكتائب الثورية الرئيسة في بنغازي لإنشاء أنصار الشريعة.

– **تنظيم الدولة الإسلامية:** اغتنمت الدولة الإسلامية الفرصة المتأتية عن الفراغ السياسي والأمني السائد في البلاد؛ لتنجح في ترسيخ جذورها ونشر تأثيرها في مختلف القرى على طول الشريط الساحلي منذ 2013. وفي عام 2015 كان للتنظيم تأثير – ولو لم يكن كبيراً – بقدرات مختلفة الدرجات بحسب المكان، في درنة، بنغازي، سرت وصبراتة، وتمكن أيضاً من القيام بعمليات في طرابلس ومصراتة (ناربوني وآخرون، 52:2017)

دخلت ليبيا حالة من الانسداد الذي شلّ البلاد منذ صيف 2014، إثر الإخفاق في حل الأزمة عن طريق انتخاب برلمان جديد (مجلس النواب) في شهر يونيو من عام 2014. وعلى الرغم من اعتماد اتفاق سياسي في مدينة الصخيرات المغربية وقّعه عدد من الأطراف الليبية في ديسمبر 2015، ينص على "حكومة وفاق وطني" تكون قادرة على بسط نفوذها وفاعليتها على سائر الأراضي الليبية، فإنّ هذه الحكومة لم تر النور بعد؛ فقد كشف الوضع المتأزم في ليبيا على نحو جلي أن خطة التحول التي تصورها "المجلس الوطني الانتقالي" بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي نهاية أكتوبر 2011 قد تفككت على الرغم من محددات التجانس شبه المطلق

للبلاد، من ذلك تجانسها الديني (أغلبيتها من المسلمين السنّة)، والإثني (على الرغم من وجود مهمٍّ لأقليات إثنية من قبيل الطوارق، والتبو، والأمازيغ)، إضافة إلى قلة الكثافة السكانية فيها (6 ملايين نسمة في 18 مليون كيلومتر مربع)، فضلاً عن مواردها الطبيعية، وأموالها، وموقعها الجغرافي المميز بين أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط. لقد رافق الانسداد المؤسساتي، الذي تبلور في ظل إخفاق هذه الخطة الكثير من العنف والصدامات المباشرة بين الفرقاء، فضلاً عن التمدد المتسارع لنفوذ "تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا"، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

المجموعات المسلحة المتنازعة في ليبيا

المصدر: حسن مصدق (2015)، الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات. موقع العرب. https://alarab.co.uk

تعرضت خريطة الصراع الليبي لتحولات متسارعة، سواء على مستوى الأطراف أو القضايا المتنازع عليها، التي تشمل اقتسام السلطة، وحقوق الأقليات، وصيغ إعادة توزيع الثروة التي أضحت محل صراع ورهان متجدد احتكمت قواه إلى السلاح، لتتحدد ملامح المشهد السياسي في ليبيا على النحو الآتي: (كولومبيه، 2016)

– **التباين في المصالح والتشظي المتزايد في الساحة السياسية:** فمنذ صيف 2014، يتنافس برلمانان وحكومتان في الاعتراف بأنّه الطرف الممثل للسلطة الليبية، من دون أن تكون لأي طرف سلطات حقيقية تمارس على رقعة واسعة من أرض ليبيا، بل إنه لم يعد لتعريف هذا المعسكر أو ذاك أي معنى، بعد نشوء "فجر ليبيا" الذي يرتبط ببرلمان طرابلس العاصمة، في مقابل "عملية الكرامة" التي ترتبط

ببرلمان طبرق. فقد قادت المصالح المصاحبة للمفاوضات السياسية، إلى تشديد حدة الخلافات السياسية داخل كل منهما؛ وهو ما أثر في التماسك الاجتماعي داخل المدن والمجتمعات المحلية التي كانت أظهرت قدراً مهماً من التكاتف في أثناء الحراك الاحتجاجي.

– **عسكرة السياسة وصعود عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الجهادية:** أسهمت الانقسامات السياسية في تفاقم أزمة الأمن في البلاد؛ فمن جهة، أذكت هذه الانقسامات المواجهات المسلّحة بين الأطراف المتخاصمة، ومن جهة أخرى أوجدت الفراغ السياسي والقيادي الذي سمح بتشكل الجماعات المسلّحة التي ترفض الخضوع للسلطة المركزية (يشمل هذا الأمر جماعات تشكّلت في أثناء حركة الاحتجاج عام 2011، أو بعد هذه الفترة مباشرة)، أو التي تهدد السكان والسلطات القائمة (من قبيل عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الجهادية مثلاً) في صدارتها تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا؛ وهو ما أدى إلى:

– تفكيك قطاع الأمن في ليبيا: فقد حدث انقسام واضح بين القوات المسلّحة التي شكلت إبان حكم القذافي من جهة، والقادة الميدانيين الذين تولّوا معظم القتال في الحرب من جهة أخرى. وكان ولاء العديد من الجماعات المسلّحة التي هي الطرف المسيطِر فعلياً على الأرض مرتبطاً بالمجتمعات المحلّية والقادة المحليين.

– سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا: فقد نجح هذا التنظيم الأخير، بعد ظهوره في درنة في أكتوبر 2014، في احتلال حواضر ومساحات شاسعة، ولا سيما مدينة سرت التي عرفت بولائها للقذافي وبلدات صغيرة حولها. وفي يناير 2016، استطاع التنظيم التقدم شرقاً، فاحتل مدينة بن جواد، وتمكن من قصف المنشآت النفطية في مرفأي السدرة ورأس لانوف.

– **اقتصاد على حافة الانهيار:** نتيجة لما تقدم ذكره، شهد الاقتصاد الليبي تراجعاً بطريقة متسارعة؛ فعلى الصعيد المحلي، وفي سياق تفكك أمني، قاد التنافس على الموارد الاقتصادية (حقول النفط والغاز ومنشآت قطاع الطاقة، فضلاً عن الموارد المالية الأخرى) إلى تدهور مدخول النفط، ومن ثمّ إلى تدهور مالي حاد؛ إذ تم تسجيل عجز في الميزانية عام 2016 يراوح بين 20 و30 مليار دينار ليبي (14,4-21,6 مليار دولار أمريكي تقريباً)؛ أي ما تراوح نسبته بين 42% و 68% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تزامن كل ذلك مع ارتفاع الإنفاق الحكومي، ولذلك، انخفض

احتياطي المال في ليبيا من 110 مليارات دولار عام 2013، إلى 60 ملياراً حاليّاً؛ وهو أمرٌ سيمثّل مشكلةً كبرى، لبلد يعتمد كلياً على الاستيراد.

وانعكس الانقسام بين المؤسستين السياسيتين على المؤسسات المالية أيضاً؛ ذلك أن كلتا الحكومتين تطالب ببنك ليبيا المركزي، وبالمؤسسة الوطنية للنفط، والمؤسسة الليبية للاستثمارات (الصندوق السيادي الليبي داخل البلاد وخارجها).

والملاحظ أنه كلّما أدرك الليبيون أنّ العملية السياسية ماتت وأنّ البلاد باتت على حافة الانهيار، كان ذلك حافزاً للأطراف المتحاربة لتغيير موازين القوى على الأرض. وكلّما اتضح أنه لا يمكن لطرف ما أن يسود، بدأ كل طرف، بل كل فصيلة أيضاً، في العمل أكثر فأكثر للحصول على كل ما يمكن الحصول عليه بالعنف والفساد؛ لتعزيز الموقع التنافسي في السلطة والثروة خارج إطار المؤسسات الرسمية في ظل اصطفاف خارجي يعتمد على مواقف مختلفة في تداعياته. يعمل الموقف الأول (السعودية والإمارات العربية المتحدة) على دعم الشرعية والجيش النظامي ومواجهة الإرهاب وموجة صعود التيارات الإسلامية التي استغلت الفترات الانتقالية للاستبداد بالحكم وقلب موازين الجيوسياسية العربية بذلك في اتجاه يصب في صالح قوى غير عربية، ويؤيد هذا الموقف عملية الكرامة والانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة عبر احترام سيادة الشعب الليبي وخياراته المصيرية برفض حل مجلس النواب. ويمثل الموقف الثاني، كل من قطر وتركيا والسودان، التي تؤيد معسكر فجر ليبيا، ومن يقف بصفة عامة وراء حالة استقطاب وجذب للحركات الإسلامية سواء لاستغلالها كورقة للتراشق في مجالات النفوذ والنزاعات العربية. العربية، أو تلك الخاصة بأجندة تركيا. بينما سعت الجزائر إلى طرح نفسها كبديل يتواصل مع جميع الفرقاء (مصدق، 2015).

الخاتمة:

حروب الجيلين الرابع والخامس هي أحدث ما أنتجه الفكر الإستراتيجي في ممارسة السلوك العدواني بين الدول، وهي من باب التعريف الحروب التي تسعى إلى تدمير الدول من الداخل من خلال استغلال التناقضات الموجودة داخلها وإحداث خلل بنيوي في العلاقة بين المجتمع والدولة بالشكل الذي يفرز دوامة عنف مستديمة؛ فتجنباً للتكلفة العالية للحرب ونظراً للتحدي الذي يخلقه الغزو العسكري للدول في مواجهة الثقافة القومية للشعوب، ظهرت أجيال حديثة من الحروب يطلق

عليها (الحرب غير المتماثلة أو غير المتكافئة)، وبنيت هذه الحروب في أساسها على (إستراتيجية الإنهاك البطيء)، التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار وإشاعة الفوضى في بلاد الخصم وإفشال الدولة.

إنه في ظل التغير المسجل في طبيعة التهديدات التي لم تعد تقتصر على تهديدات الغزو الخارجي أو احتلال المناطق الحدودية الطرفية للدولة، بل باتت تتضمن تهديدات غير تقليدية (الاختراق الداخلي، إدارة الحروب بالوكالة بالاعتماد على ميليشيات داخلية لتفجر الحروب الأهلية، التنظيمات الإرهابية، عصابات الجريمة المنظمة والتهريب عبر الحدود، انتشار الأسلحة)، تشكل سوريا وليبيا بذلك مدخلين مهمين لتغيير الوضع الجيو إستراتيجي بالمنطقة العربية عبر الاستثمار الأمثل للصراع الداخلي الدائر فيهما؛ حيث تبدو آثار هذا النمط من الحروب واضحة بشكل جلي في هاتين الدولتين اللتين تشهدان حالة تحول من حالة الدولة الثابتة إلى الدولة الهشة.

اعتمدت حروب الجيلين الرابع والخامس على استنزاف إرادة الخصم كآلية للهزيمة من خلال إدخاله في دوامة من العنف تستهدف تحقيق الانهيار الداخلي للدولة نتيجة للقصور الذاتي في السيطرة على الصراع الدائر، الذي تعدّى في سوريا وليبيا في تعقده وامتداده – إثر تفشيل الدولة وتفتيت قواها – خطوط الانقسام الداخلي ليكتسب امتدادات دولية وإقليمية زادت في وتيرته عوض التخفيض من حدته في ظل تقاطع مصالح أطرافه، وهو أبعد من أن يختزل في حالة استقطاب داخلي؛ حيث بات من المعروف أن التناحر الداخلي يقف وراءه اصطفاف خارجي، وأن الاصطفاف الداخلي المتنازع أصبح خارجياً وممتداً إقليمياً ودولياً في ظل تقاطع مصالح أطراف الصراع بمستوياتها الثلاثة؛ ما سمح بانتشار المناطق الرمادية نتيجة التفاعلات الصراعية بين وداخل الفواعل من الدول ومن غير الدول، في إطار حرب هجينة تشارك فيها فواعل داخلية وخارجية تسعى في معظمها إلى قطع أي إمكانية للتسوية؛ رغبة في الاستثمار الأمثل للصراع وتأجيل الحسم لفترات لاحقة بحثاً عن وضع جيوإستراتيجي يخدم مصالحها.

وإذا كانت بيئة التهديدات الراهنة قد اتسمت بعدم وجود حدود فاصلة بين النطاقات الداخلية والإقليمية والدولية، فإن المحصلة النهائية لهذه التهديدات تؤدي إلى تصاعد مستويات الانكشاف الداخلي وتفاقم الصراعات الداخلية؛ إذ أدى التغير في طبيعة التهديدات في كل من ليبيا وسوريا إلى ما يأتي:

– تراجع احتكار الدولة للقوة العسكرية، وظهور فواعل مسلحة من غير الدول قادرة على شن الحرب؛ مثل التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة.

– تزايد الترابط بين المشكلات الاقتصادية والتهديدات الأمنية نتيجة زيادة الاعتماد المتبادل في الاقتصاد الدولي الذي جعل من بعض القضايا الاقتصادية، مثل انقطاع أو وقف إنتاج السلع الأساسية، مصدر تهديد للأمن الوطني والدولي.

– صعود الولاءات البديلة، وهو اتجاه بعض الأفراد لنقل ولائهم من الدولة إلى الولاء لقضايا معينة، وتسارع التطورات التكنولوجية، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي.

ذلك أن النظام الذي كان سائداً في المنطقة قبل عام 2011م لم يعد مقبولاً إقليمياً أو دولياً؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة المواجهات الجيوسياسية وتكثيفها في ما بين القوى الإقليمية والدولية.

المراجع:

إندرسون، ت. (2016). *الحرب القذرة على سوريا: واشنطن تغير النظام والمقاومة*. (ناهد تاج هاشم، مترجم). مركز دمشق للأبحاث والدراسات (نشر العمل الأصلي في 2016).

توفيق إبراهيم، تاجيهان. (2015). *الجيل الرابع من الحروب... زعزعة استقرار الدولة وفرض واقع جديد*. موقع صوت العقل. http://thevoiceofreason.de/article/15916

حسني عز الدين، زينب. (2017). *أثر حروب الجيل الرابع على الأمن القومي العربي: دراسة حالة تنظيم الدولة الإسلامية*. موقع المركز الديمقراطي العربي. https://democraticac.de

خوري، إميل. (2016). *صراعات الجيل الخامس*. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

دورتي، ج؛ وبالتسغراف، ر. (1996). *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. (وليد عبد الحي، مترجم). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (نشر العمل الأصلي في 1971).

زاهر، ضياء الدين. (2014). *رؤية مستقبلية: الحروب غير المتكافئة: الجيل الرابع وما بعده*. موقع المركز العربي للبحوث والدراسات. http://www.acrseg.org

سالم، جنا. (2017). *وهم الثورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي*. موقع الجمهورية. https://www.aljumhuriya.net/ar/37526

سي علام، رابحة؛ وأبو القاسم، محمود حمدي. (2015). الحرب الأهلية السورية: اختلال التوازنات بالمشرق العربي. *كراسات إستراتيجية*. (253).

شادي، عبد الوهاب. (2014). التفجير من الداخل: الملامح الأساسية لـ"دوامة العنف" في حروب الجيل الخامس. *اتجاهات الأحداث*. (01) (01). 11–18. https://www.academia.edu/25859533/

شارب، ج. (2009). *من الديكتاتورية إلى الديموقراطية: إطار تصوري للتحرر*. (خالد دار عمار، مترجم). الدار العربية للعلوم. (نشر العمل الأصلي في 1993).

شخاترة، بشارة (.2017). *حروب ما بعد الحداثة*. مجلة طلقة تنوير. (32). 1–3. www.freearabvoice.org/wp-content/uploads/201

شعيب، مختار. (2018). *وثائق المؤامرة ومخططات التقسيم*. دار روابط للنشر وتقنية المعلومات.

عقل، زياد. (2011). "عسكرة الانتفاضة".. الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية. *السياسة الدولية. (184)*. 70–73.

عمرو، عمار. (2013)، *الاحتلال المدني – أسرار 25 فيفري والمارينز الأمريكي*. *دار وليد للطباعة الحديثة*.

قبلان، مروان. (2016). الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة. *مجلة سياسات عربية*. (18). 64–76. https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_5B911B1E.pdf

قبلان، مروان وآخرون. (2013). *خلفيات الثورة: دراسات سورية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كلاوزفيتز، كارل فون. (1997). *عن الحرب*. (سليم الإمامي، مترجم). المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

كوبلاند، توماس. (2003). *ثورة المعلومات والأمن القومي*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

كولومبيه، فرجيني. (2016). الانتخابات والصراع المسلّح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي. *مجلة سياسات عربية. (18)*. 95–106. https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue018/2016_Colombih.pdf Documents/Siyassat18-

كيوان، مأمون. (2016). *الإحداثيات الأمريكية لخرائط تفكيك سوريا: تصغير الجغرافيا وتصفير الدور الإقليمي*. موقع الوحدة الإسلامية. https://www.wahdaislamyia.org/issues/172/mkiwan

اللبان، شريف درويش؛ وإبراهيم، أحمد علي. (2015). *دور الإعلام في إدارة الأزمات: الأزمة السورية نموذجاً*. موقع المركز العربي للبحوث والدراسات. http://www.acrseg.org/39610

مصدق، حسن. (2015). *الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات*. موقع العرب. https://alarab.co.uk/

المهداوي، عبد الناصر. (2017). *العراق ساحة اختيار واختبار للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط*. موقع مركز العراق الجديد. http://www.newiraqcenter.com

الميناوي، رمزي. (2012). *الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى*. دار الكتاب العربي.

ناربوني، لويجي وآخرون (2017). *حروب الداخل: الديناميات المحلية للنزاعات في سوريا وليبيا*. معهد الجامعة الأوروبية. (نيكولاس أبو مراد، مترجم).

نجيب بوطالب، محمود. (2016). الصراع القبلي في ليبيا... والانقسام المناطقي. موقع القبس الدولي. http://www.alqabas.com/339882

Antolio. J, E. (2005). *Fourth - generation war and other myths*. Strategic Studies Institute website. http://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil

Piscitelli. A, J. (2016). "*Generation warfare*" *White Paper*. Academia website. https://www.academia.edu/28007113/

Singh, G. (2005). *Fourth generation war: Paradigm for change* [Unpublished Master thesis]. California: Naval postgraduate school

William S, L. (2004). Understanding fourth generation war. *Militaryreview*. 12-16. https://www.hsdl.org/?view&did = 482203

قدم في: ديسمبر 2018

أجيز في: يوليو 2019